

دراسة تحليلية وقياسية لمحددات النمو الاقتصادي في التجربة الماليزية

خلال الفترة (1990-2020)¹

د. أحمد السيد علي عبد الحميد

مدرس الأقتصاد بالمعهد العالي للحاسب الآلي

كينج مريوط - الاسكندرية

جمهورية مصر العربية

Lion85elsayd85@gmail.com

ملخص البحث

تعد التجربة الماليزية في تحقيق النمو الاقتصادي أحد التجارب الاقتصادية العالمية البارزة، حيث استطاعت ماليزيا الخروج من كونها أحد أفقر دول العالم إلى أن تصبح في مصاف الدول التي حققت معجزة اقتصادية كالصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان، وأهم ما يميز التجربة الماليزية أنها تجربة لدولة إسلامية، حيث أضحت ماليزيا الدولة الصناعية الأولى في العالم الإسلامي. لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مجموعة العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في ماليزيا، ومن ثم إمكانية اقتداء الدول النامية، ومن بينها مصرها لتحقيق نمو ورفاهية اقتصادية، وبناء على ذلك ولتحقيق المرجو من وراء هذه الدراسة تم استخدام الأسلوب الكمي في التحليل اعتمادا على المنهج القياسي متمثلا في استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL ثم بعد ذلك استخدام اختبار الحدود ARDL Bounds Tests كمدخل للتكامل المشترك؛ لاختبار أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومنها وجود تأثير إيجابي معنوي لكل من الانفتاح الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المحلي، على النمو الاقتصادي.

الكلمات الدالة

النمو الاقتصادي - ماليزيا - التكامل المشترك - الانفتاح الاقتصادي - الاستثمار المحلي.

¹ تم تقديم البحث في 2022/6/23، وتم قبوله للنشر في 2022/8/10.

(1) الإطار العام للدراسة

(1-1) المقدمة

يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي المستدام هو الغاية الأساسية التي تسعى جميع دول العالم الي تحقيقها، فالنمو الاقتصادي يعمل على تحقيق عديد من الآثار الإيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، نتيجة لما يحققه من تحسن في المؤشرات الاقتصادية المختلفة، وارتفاع في مستوى الدخل الفردي، وما يسفر عنه من تحسن في جودة الحياة، وارتفاع مستوى المعيشة والرفاهية، لذلك فقد ازداد عدد الأبحاث النظرية، والتجريبية التي تبحث في أسباب النمو الاقتصادي ومحدداته منذ عام 1950 حتى الآن.

ويمثل النموذج الماليزي نموذجا يحتذي به في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي، حيث تعد التجربة الماليزية واحدة من أكبر التجارب العالمية الرائدة في مجال التنمية الاقتصادية، حيث استطاعت ماليزيا الخروج من ثباتها لتلحق بركب الدول المتقدمة خلال عقدين من الزمن (التلبناني، 2019) فالاقتصاد الماليزي يعتبر رابع أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا والاقتصاد الثامن والثلاثون في ترتيب الاقتصاديات الأكبر على مستوى العالم وفقا لتقرير صندوق النقد الدولي الصادر في إبريل 2021، ووفقا لتقرير القدرة التنافسية العالمية الصادر عام 2019 فإن الاقتصاد الماليزي يأتي في المرتبة السابعة والعشرين على مستوى العالم، كما أنها تعتبر وفقا لبيانات البنك الدولي في عام 2017 ثالث أغنى دولة في جنوب شرق آسيا بعد دول سنغافورة وبروناي بدخل متوسط للفرد بلغ 28681 دولار (Wikipedia, 2021).

لقد شهدت ماليزيا ارتفاعا ملحوظا في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للدولار بداية من 10 مليار دولار عام 1960 إلي 18 مليار دولار عام 1970 ثم تضاعف ليصل إلي 41 مليار دولار عام 1980 وفي عام 1995 تخطي المائة مليار دولار ليسجل 117 مليار، وبحلول عام 2010 تزايد مرة أخرى ليتجاوز ضعف ما كان عليه في عام 1995 ليبلغ 232 مليار دولار، إلي أن وصل إلي ما يقرب من 345 مليار دولار عام 2020، ومما تجدر الإشارة إليه ارتفاع معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي في مجمل هذه الفترة ايضا، حيث تجاوز العشرة بالمائة في عامي 1971، 1996، وتجاوز 11% خلال عامي 1973، 1976.

(2-1) مشكلة الدراسة

مما سبق عرضه تبين أن تحقيق النمو، والتنمية الاقتصادية يمثل الغاية التي تصبو إليها دول العالم النامي بصفة خاصة - من ضمن هذه الدول مصر- والتي تعاني من التخلف والفق، حيث ينخفض فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، وارتفاع مستوى التضخم، علاوة علي ارتفاع معدلات البطالة، ومن ثم تسعى هذه الدول - النامية - إلى الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال التنمية الاقتصادية للتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومن ثم التمكن من معالجة عديد من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول، حيث يساهم في رفع متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج، وخفض معدلات التضخم، ورفع معدلات التشغيل، ومن ثم رفع مستويات المعيشة بها مما يشارك في القضاء علي التخلف والفق.

ونظرا لأن التجربة الماليزية في التنمية أحد التجارب الدولية الناجحة في سبيل تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بها حتى بلغ 345 مليار دولار امريكي في عام 2020 مما أسفر عن بلوغ نصيب الفرد من اجمالي هذا الناتج بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي 26472 دولار وكذلك انخفاض معدل التضخم فيها حيث بلغ 1.13- علاوة على قدرتها على مواجهة البطالة، حيث بلغ معدل البطالة بها 4.55% في ذات العام.

ومن ثم تتمثل مشكلة الدراسة في تحقيق الدول النامية - من بينها مصر- لمعدلات نمو منخفضة، وانتشار عديد من المشكلات الاقتصادية بها؛ لذلك تسعى هذه الدول إلى استلهام التجارب الناجحة - من بين هذه التجارب التجربة الماليزية- في سبيلها إلى تحقيق معدلات مرتفعة للنمو، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحديد مجموعة العوامل التي ساهمت في تحقيق ماليزيا معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، ومن ثم إمكانية الاستعانة بها من قبل الدول النامية ومصر في سبيل تحقيقها لمعدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وبالتالي المساهمة في القضاء علي عديد من المشكلات الاقتصادية المصاحبة لها، ومن ثم يتمثل تساؤل الدراسة في الآتي:

ماهي العوامل التي ساعدت على تحقيق ماليزيا لمعدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، والتي يمكن الاقتداء بها من قبل الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة في سبيل رفع معدلات النمو بها؟

(3-1) اهداف الدراسة

ولذلك يتمثل الهدف الرئيسي من وراء هذه الدراسة في تحديد العوامل التي ساهمت في تحقيق النمو الاقتصادي في ماليزيا ثم تحليلها، وقياسها لتقديم نموذج يمكن احتذاء الدول النامية به، ومن بينها مصر لتحقيق معدل نمو اقتصادي متسارع ومستدام.

(4-1) فروض الدراسة

لقد تم وضع الفرضين التاليين في سبيل الإجابة على مشكلة الدراسة ويتمثلا في الآتي:

- تتمثل العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في ماليزيا في كل من الانفتاح الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المحلي، وحجم القوي العاملة، والاستثمار في الموارد البشرية، والانفاق العام.
- يتوقع وجود تأثيرات إيجابية لكل من الانفتاح الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المحلي، وحجم القوي العاملة، والاستثمار في الموارد البشرية، والانفاق العام على معدل النمو الاقتصادي في ماليزيا.

(5-1) حدود الدراسة

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الدراسة يحدها حدان الأول مكاني ويتمثل في دولة ماليزيا، أما الثاني فيتمثل في الحد الزمني للدراسة ويمثله الفترة من عام 1990 وحتى عام 2020.

(6-1) منهج الدراسة

وفي سبيل انجاز البحث للهدف الذي يصبو إليه فقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على الأسلوب الكمي في التحليل اعتمادا على المنهج التحليلي القياسي، ويتم ذلك من خلال استقراء البيانات الكمية الخاصة بالمتغيرات المستقلة وتتمثل في: الانفتاح الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المحلي، وحجم القوي العاملة، والاستثمار في الموارد البشرية، والانفاق العام، والمتغير التابع متمثلا في النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة 1990-2020 واستنباط العلاقات فيما بينهم، ثم من خلال تطبيق تقنية ARDL للتكامل المشترك يتم تقدير العلاقة طويلة، وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة، ومن ثم التوصل إلى وضع نموذج قياسي يمكن من خلاله التحكم والتنبؤ بالظاهرة موضوع الدراسة والمتمثلة في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي.

(7-1) الدراسات السابقة

يعد تحديد المحددات التي تعزز أو تعوق النمو الاقتصادي أحد القضايا المركزية بين أبحاث النمو النظري والتجريبي، وعلى الرغم من ذلك فالإجماع حول هذه المحددات ما زال مشكلة لم تحسم بعد، ومن ثم فإنه من الصعب رسم استنتاج واحد فيما يتعلق بتحديد محددات النمو الاقتصادي بين البلدان، فما هو محوري في بلد قد لا يكون مهما كثيرا في بلد آخر حتى في ذات البلد وذلك بسبب اختلاف الفترة الزمنية، والمنهجية المستخدمة في التحليل (Amare & Kamaljit, 2018) وهذا يتطابق مع ما أكدت عليه الدراسة التي قام فلورين و ليليانا بأن دراسة نظرية النمو الاقتصادي هي عملية معقدة للغاية تطورت خلال عدة عقود وعدة قرون (Florin & Liliana, 2015) وعلى الرغم من هذا فإن للمؤسسات البحثية الدولية، والمنظمات، والمؤسسات الأكاديمية، والحكومات والمجتمعات مصلحة قوية في معرفة المحددات الاقتصادية لنمو بلد معين.

لذلك فقد تعددت الدراسات العربية، والأجنبية التي تناولت محددات النمو الاقتصادي (Amare & Kamaljit, 2018) من بين هذه الدراسات دراسات تطرقت إلى العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في دولة بعينها مثل الدراسة التي قام بها موسى (2017) في فلسطين، والتي اعتمدت على المنهج القياسي لدراسة العلاقة بين المتغيرات باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، واختبار التكامل المشترك، لبيان تأثير قطاع الخدمات على النمو الاقتصادي في فلسطين، وقد اسفرت نتائج الدراسة عن استحواذ أنشطة تجارة الجملة، والتجزئة على النسبة الكبرى من المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، تلاها أنشطة الإدارة العامة والدفاع، وكذلك وجود تأثير إيجابي للقيمة المضافة لقطاع الخدمات في فلسطين على الناتج المحلي الإجمالي.

وفي الجزائر جاءت دراسة محمودي و بركان (2016) لتحليل طبيعة العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي، وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2014 والتي توصلت إلى أن عدد السكان الإجمالي، وحجم الاستثمار الإجمالي، والصادرات الكلية، والاستهلاك النهائي من أهم المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادي. وكذلك الدراسة التي قام بها ملووح و مكيد (2020) التي هدفت إلى تحليل العلاقة التي تربط بين بعض المتغيرات الاقتصادية، والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 حيث تم بناء نموذج قياسي للنمو الاقتصادي بالاعتماد على المتغيرات الاقتصادية المفسرة له، ومن ثم تم التوصل إلى أن كل من الإنفاق

العام، ورأس المال المادي، ورأس المال البشري، والمعروض النقدي، والانفتاح التجاري تعد من أهم المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

وفي مصر يلاحظ أن دراسة عمارة وإبراهيم وعبد الصمد (2018) التي هدفت إلى تحليل وقياس أهم محددات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة الزمنية 1991-2018 قد اعتمدت على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى وجود تأثير معنوي إيجابي لكل من الاستثمار المحلي، والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، ووجود تأثير غير معنوي إيجابي على النمو الاقتصادي في مصر للتنمية البشرية، ووجود تأثير غير معنوي سلبى لكل من العمالة، والتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي. والدراسة التي قام بها البنداري (2020) حيث عملت على تقديم تحليلاً تجريبياً للعلاقة بين النمو الاقتصادي الاحتوائي ومحدداته في مصر خلال الفترة من عام 1991 حتى عام 2017 ولتحقيق الهدف من الدراسة استخدمت كل من نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL ونموذج تصحيح الخطأ ECM لتقدير المعلمات على المدى الطويل، والمدى القصير بين المتغيرات، وقد اشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر سلبى للاستهلاك الحكومي، والنمو السكاني، والاستثمار الأجنبي المباشر، والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي الاحتوائي في المدى القصير والطويل، ووجود تأثير إيجابي لمتغير التضخم على النمو الاقتصادي الاحتوائي في المدى القصير والمدى الطويل.

أما في إثيوبيا فقد جاءت دراسة Amare & Kamaljit (2018) لتقديم تقييم نوعي للأدب التجريبي لمحددات النمو الاقتصادي في إثيوبيا باستخدام سبعة عشر دراسة لتحديد ما إذا كان هناك توافق في الآراء بين الباحثين، حيث استكشفت هذه الدراسات العوامل البارزة المحددة للنمو الاقتصادي باستخدام منهج الاقتصاد القياسي، حيث كشفت نتائجهم البحثية أن المحددات الرئيسية التي أثرت بشكل كبير على نمو الاقتصاد الإثيوبي وفقاً لترتيبها حسب الأهمية تشمل كل من رأس المال المادي، والمساعدات الخارجية، والديون الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتركيبة السكانية، والتجارة، ورأس المال البشري، والسياسة المالية، والسياسة النقدية، والعوامل المالية.

وفي ماليزيا موضوع الدراسة يلاحظ أن دراسة Fauzi, Mohd & Norazrul (2013) قد بحثت في قياس محددات النمو الاقتصادي في ماليزيا والتي تم حصرها في الانفتاح التجاري، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونفقات التنمية الحكومية، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، وعلى ذلك فقد استخدمت هذه الدراسة بيانات السلاسل الزمنية للفترة من 1970 إلى 2010 وتم تطبيق منهج Johansen and Juselius للتكامل لتحديد العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات، وأسفرت نتائج هذه الدراسة عن وجود تأثير كبير ولكن سلبى للانفتاح التجاري، والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي - الناتج المحلي الإجمالي - في المدى القصير غير أنها أظهرت أيضاً أن الإنفاق الحكومي على التنمية له التأثير الأقوى على النمو الاقتصادي في ماليزيا.

ومن بين هذه الدراسات دراسات تطرقت إلى العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في منطقة معينة أو لمجموعة مختارة من الدول مثل دراسة Robert (1996) التي تضمنت حوالي مائة دولة في الفترة من 1960 إلى 1990 والتي أظهرت نتائجها التجريبية أن تعزيز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد يتم من خلال تحقيق مستوي

أعلى للتعليم، وانخفاض الخصوبة، وتقليل الاستهلاك الحكومي، وصيانة أفضل لسيادة القانون، وانخفاض التضخم، والتحسينات في شروط التجارة.

وفي دول منطقة اليورو قدمت دراسة Panagiotis, Christos & Constantinos (2020) تحليلاً تجريبياً لتحديد العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي في دول هذه المنطقة والعديد من العوامل الاقتصادية التي تتمثل في: الاستثمار، ورأس المال البشري، والانفتاح التجاري، والديون العامة، حيث استمرت الاختلالات بعد عدة سنوات من الأزمة المالية، وقد أسفرت نتائج الدراسة في المدى الطويل عن وجود علاقة إيجابية بين النمو، وكل من الاستثمار ورأس المال البشري، وانفتاح التجارة في حين أن هناك تأثير سلبي طويل المدى للديون العامة على النمو.

أما في البلدان النامية الأعضاء في مجموعة العشرين فقد عملت دراسة (Afdal & Syamsul 2020) علي تحليل محددات النمو الاقتصادي في هذه الدول، حيث استخدمت هذه الدراسة بيانات عشرة بلدان نامية أعضاء في مجموعة العشرين وباستخدام الانحدار الخطي، ونموذج التأثير العشوائي REM أظهرت نتائج هذه الدراسة أن للاستثمار الأجنبي المباشر، وللسكان تأثير إيجابي غير معنوي علي النمو الاقتصادي، في حين أن للتضخم تأثير سلبي عليه، أما سعر الصرف فله تأثير إيجابي معنوي على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الأعضاء من مجموعة العشرين، وعلل بأن السبب وراء ذلك إنما يرجع إلي أن العدد الكبير من السكان الذي تتسم به هذه الدول لم يستطيعون قيادة النمو الاقتصادي، فمعظم البشر ليس لديهم مهارات العمل وقيادة النمو الاقتصادي.

ومن بين هذه الدراسات دراسات قامت بتسليط الضوء على العوامل الرئيسية التي يمكن أن تحدد النمو الاقتصادي بصفة عامة مثل دراسة (Florin & Liliana 2015) التي قامت بتحديد مجموعة من العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي تلك التي تمثلت في كل من الإنفاق العام، والانفتاح التجاري، والاستثمار الأجنبي المباشر غير أنهما أكدا على أنه لا يزال هناك إجماع على المحددات الرئيسية للنمو، والنموذج الشامل الذي يشمل جميع التأثيرات لم يتم التوصل إليه بعد.

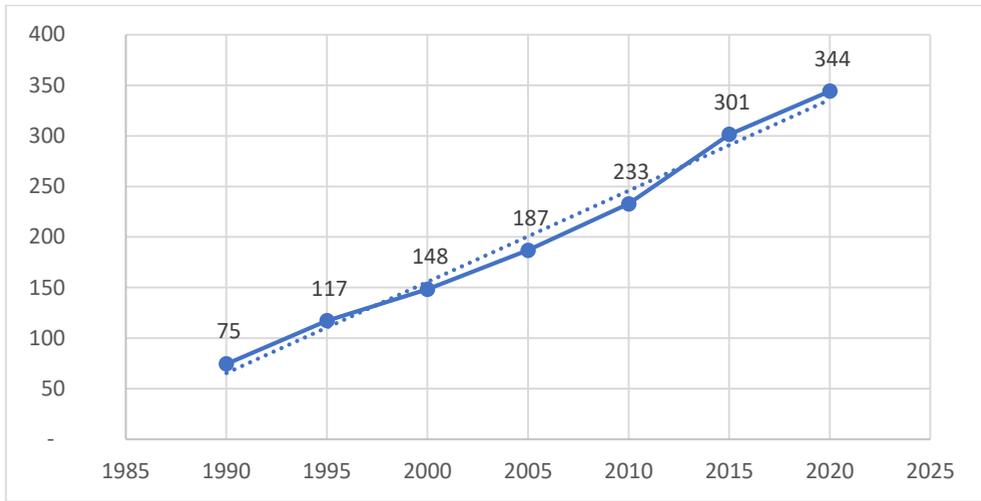
التعليق على الدراسات السابقة

يلاحظ أن الدراسات السابقة تناولت في معظمها محددات النمو الاقتصادي باستخدام الأساليب القياسية، والاحصائية وإن اختلفت فيما بينها من حيث المنهجية المطبقة، وعلي الرغم من تشابه هذه الدراسات في بعض العوامل المحددة للنمو الاقتصادي غير أنها لم تتفق علي عدد معين من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي بصفة عامة سواء اختلف المكان أو الزمن، ومن ثم يؤخذ عليها أنها لم تستطع الوقوف بشكل جازم على الحصر الشامل للعوامل التي تحدد النمو الاقتصادي، ومن ثم فقد اطلقت العنان للمجال البحثي في سبيل الإبحار لتحديد أقرب العوامل المحددة للنمو الاقتصادي، ومن ثم فقد جاءت هذه الدراسة، التي تختلف زمانياً، ومكانياً عن الدراسات السابقة فيما عدا دراسة (Fauzi, et al. 2018) التي تختلف عنها في حداثة الفترة الزمنية المستخدمة، وكذلك في المنهج المستخدم حيث استخدمت الدراسة التي قام بها (Fauzi, et al. 2018) منهج جوهانسن وجوسيليوس Johansen and Juselius للتكامل المشترك حيث يؤخذ علي اختبار التكامل المشترك المقدم بواسطة جوهانسن (1988) Johansen واختبار جوهانسن وجوسيليوس (1990) Johansen & Juselius أنهما يشترطان بأن تكون

متغيرات الدراسة مستقرة عند نفس الرتبة، في حين أن الدراسة موضوع البحث قد استخدمت نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL الذي تم تطويره فيما بعد ذلك عن طريق بيساران وآخرون (Pesaran, Shin & Smith (2001) حيث يري الباحث بأنه الأسلوب الأفضل الذي يتلاءم مع استقرار متغيرات الدراسة، وإضافة إلى ما سبق فقد أضاف الباحث محددين آخرين يري الباحث أهميتهما في تحقيق النمو في ماليزيا، ويتمثلان في الاستثمار في الموارد البشرية، وحجم القوي العمالة.

(2) الإطار التحليلي للدراسة

أكد ادوارد (1962) Edward أن النمو الاقتصادي هو زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وارتفاع نصيب الفرد منه عبر الزمن (Florin & Liliana, 2015)، ويوضح الشكل التالي تطور الناتج المحلي لماليزيا بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي خلال الفترة من عام 1990 وحتى 2020.



شكل 1: تطور الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي خلال الفترة من 1990 وحتى 2020.

المصدر: من اعداد الباحث من واقع بيانات البنك الدولي (WDI,2021).

يتضح من الشكل رقم (1) ما يأتي:

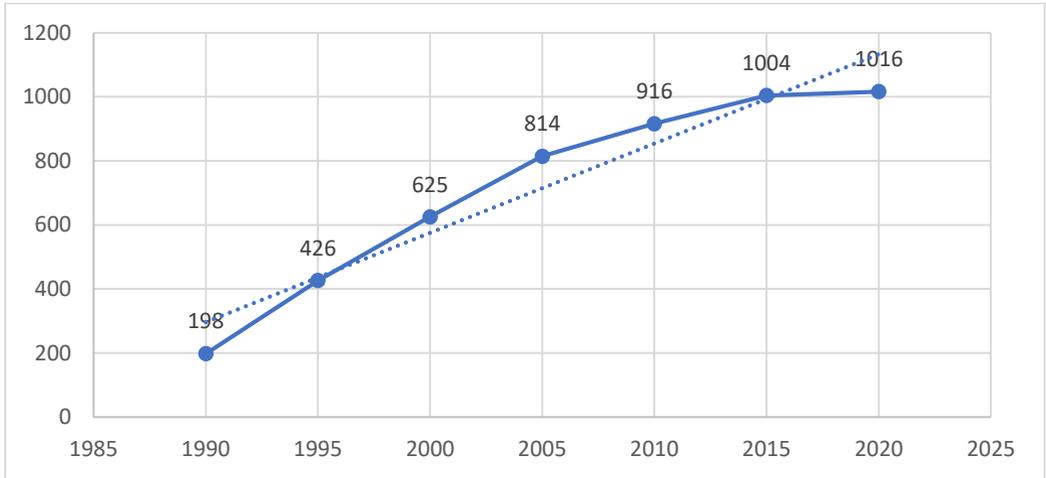
- أن الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا بلغ 74.6 مليار عام 1990 محققا بذلك معدل نمو مقداره 9%، ثم ارتفع ليصل إلى 117 مليار عام 1995 ثم بلغ 148 مليار و186 مليار دولار على التوالي خلال عامي 2000، 2005 على التوالي، أما في عام 2015 فقد تجاوز الثلاثمائة مليار بمعدل نمو بلغ 5%، ونتيجة لذلك ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى 24801 دولار في عام 2015 بدلا من 12913 خلال عام 2000.
- يرجع السبب في ارتفاع الناتج المحلي في ماليزيا إلى تراكمات تنموية سابقة فبداية من السبعينات تم التركيز على صناعة المكونات الالكترونية، ومنذ مطلع الثمانينات تم التركيز على مجموعة من الصناعات، وخاصة

الصناعات الثقيلة، وتعميق التوجه نحو الصادرات، وتحديث البنية الأساسية للاقتصاد الماليزي علاوة على توفير مستويات عالية من التعليم والتكنولوجيا (محمد و مصطفى، 2017).

- اختتم إجمالي الناتج المحلي فترة الدراسة بما يقرب من 345 مليار دولار بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2020 محققا بذلك انخفاضا مقداره 20.5 مليار دولار عنه في عام 2019 والبالغ قيمة الناتج المحلي فيها 364 مليار دولار تقريبا، وهو ما أثر كذلك بالسلب على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في عام 2020 عنه في عام 2019 حيث انخفض بمقدار 1710 دولار، ويمكن ارجاع هذا الانخفاض الي تفشي فيروس كورونا المستجد في ماليزيا.

(1-2) الانفتاح الاقتصادي

اتسمت الفترة منذ عام 1986 وحتى عام 2000 بإنجاز ثلاث خطط خمسية مترابطة، تطبيقا لمشروع مهاتير محمد في التنمية الاقتصادية الرامي إلى الانفتاح على العالم الخارجي دون التخلي عن القيم الوطنية والمقومات الاقتصادية الداخلية، مما أدى إلى تحقيق معدلات نمو عالية (التلباني، 2019)، ويوضح الشكل التالي تطور التجارة الخارجية لماليزيا خلال الفترة من عام 1990 وحتى 2020.



شكل 2: تطور التجارة الخارجية لماليزيا خلال الفترة من 1990 وحتى 2020

المصدر: من اعداد الباحث من واقع بيانات البنك الدولي (WDI, 2021)

يتبين من الشكل رقم (2) التالي:

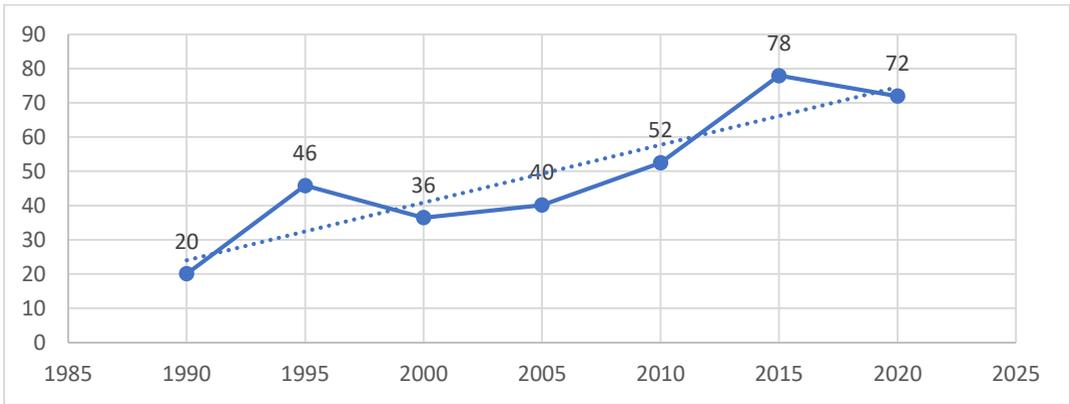
- أن التجارة الخارجية لماليزيا بلغت 197.6 مليار دولار في عام 1990 ثم ارتفعت بمقدار أكثر من الضعف عام 1995 عنها في عام 1990 لتسجل 426 مليار دولار، ثم بلغت 625 مليار، 814 مليار دولار خلال عامي 2000، 2005 على التوالي، ويرجع السبب في ذلك إلي أن الخطة الماليزية السابعة خلال الفترة من عام 1996 إلي عام 2000 قد استهدفت تحسين القدرة التنافسية الدولية والتصدير المكثف للخارج مرتكزة في ذلك علي تشجيع الأنشطة الصناعية، وتسريع العملية الصناعية والعمل علي زيادة الكفاءة

والقدرة التنافسية (شكري، 2021) ثم ارتفعت التجارة الخارجية كنتيجة أيضا لهذه السياسات إلى أن بلغت 916 مليار في عام 2010 حيث بلغت قيمة صادراتها 756 مليار دولار خلال هذا العام في حين بلغت قيمة وارداتها 159 مليار بما يعني تحقيق الميزان التجاري المألزي خلال هذا العام فائضا مقداره 597 مليار دولار. وواصلت التجارة الخارجية لماليزيا ارتفاعها إلى أن تخطت الترليون دولار في عام 2015.

- ثم اختتمت فترة الدراسة في عام 2020 لتسجل 1016 مليار دولار بانخفاض مقداره 98 مليار تقريبا وذلك بمقارنتها بعام 2019 ويرجع السبب في ذلك إلى انتشار فيروس كورونا في ماليزيا 25 يناير 2020 الأمر الذي دعا الحكومة الماليزية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات لمكافحة انتشار الفيروس، حيث اضطرت ماليزيا إلى إغلاق حدود البلاد وتعطيل بعض الأنشطة التجارية مما أثر بالسلب على التجارة الخارجية (شكري، 2021).

(2-2) الاستثمار المحلي

يعتبر الاستثمار واحدا من أكثر محددات النمو الاقتصادي أهمية في نماذج النمو المختلفة (عفان، 2021)، ويوضح الشكل التالي تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي خلال الفترة من 1990 وحتى 2020.



شكل 3: تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي خلال الفترة من 1990 وحتى 2020

المصدر: من اعداد الباحث من واقع بيانات البنك الدولي (WDI, 2021).

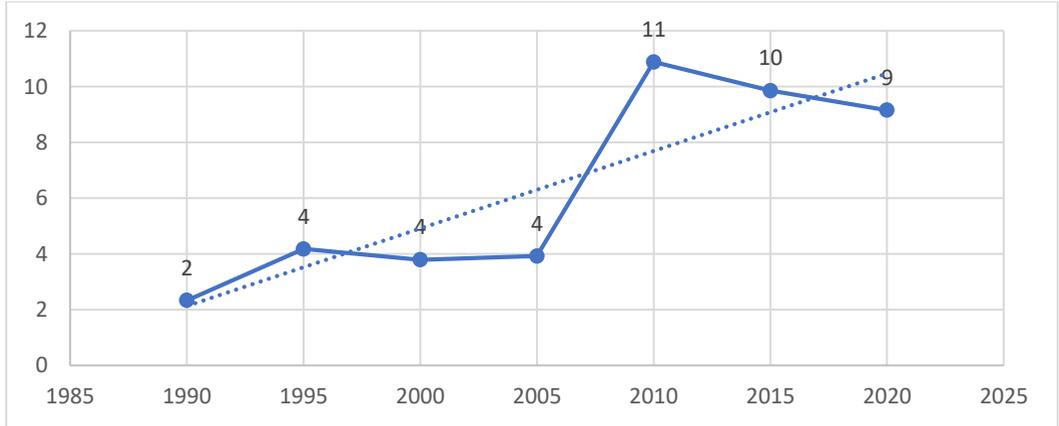
يشير الشكل رقم (3) إلى الآتي:

- أن إجمالي تكوين رأس المال الثابت بلغ 20 مليار عام 1990 وفي عام 1995 ارتفع ليسجل 45.8 مليار غير أنه قد انخفض في عام 2000 عنه في عام 1995 بمقدار 9 مليار تقريبا غير أنه قد ارتفع مرة أخرى ليلبلغ 40 مليار، 52 مليار دولار خلال عامي 2005، 2010 على التوالي إلى أن وصلت قيمته إلى 77.9 مليار في عام 2019.

- يرجع السبب في ارتفاع نسب الاستثمارات الرأسمالية في ماليزيا إلى ارتفاع نسب الادخار (غراب، 2019)، علاوة على أن الحكومة الماليزية قد شجعت منذ مطلع التسعينات على إقامة الصناعات عالية التقنية، والتي تتطلب رؤوس أموال كبيرة من أجل زيادة تنافس المنتجات الماليزية (السعيد وسعاد ومعمر، 2020).
- غير أن إجمالي تكوين رأس المال الثابت الماليزي قد انخفض عام 2020 عنه في عام 2019 بمقدار 12 مليار دولار تقريبا حيث سجل 71.9 مليار دولار، ويمكن ارجاع السبب وراء ذلك إلى تفشي فيروس كورونا وما خلفه من تدهور في عديد من المؤشرات الاقتصادية المختلفة في ماليزيا.

(3-2) الاستثمار الأجنبي المباشر

عملت الحكومة على تشجيع دخول الاستثمارات الأجنبية في مجال صناعة النسيج ومجال الالكترونيات (غراب، 2019)، مما أدى إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي منذ عام 1970، ويوضح الشكل التالي تطور الاستثمار الأجنبي المباشر بالأسعار الجارية للدولار خلال الفترة من 1990 وحتى 2020.



شكل 4: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي خلال الفترة من 1990 وحتى 2020

المصدر: من اعداد الباحث من واقع بيانات البنك الدولي (WDI, 2021).

يتضح من خلال الشكل رقم (4) ما يأتي:

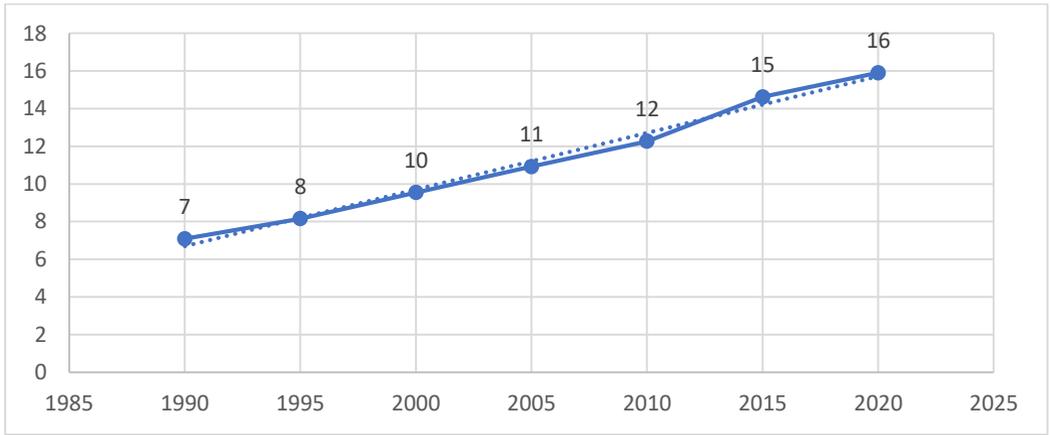
- أن قيمة الاستثمار الأجنبي في ماليزيا عام 1990 بلغت 2 مليار دولار تقريبا مما يعني تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر عام 1990 بمقدار 3.5 مثله في عام 1985 ويمكن ارجاع ذلك إلى قيام ماليزيا في عام 1986 بتحرير كل من بيئة الأعمال، والبيئة الاقتصادية التي تعمل الشركات الأجنبية من خلالها حيث تعتبر ماليزيا من أكبر الدول التي تستخدم حوافز الاستثمار (عبد الرازق، 2016) ثم تضاعفت قيمة الاستثمار الأجنبي في عام 1995 عنها في عام 1990 لتصل إلى 4 مليار دولار تقريبا غير أنها قد انخفضت في عام 2000 عنها في عام 1995 لتصل إلى 3.7 مليار دولار غير أنها قد ارتفعت فيما بعد ذلك لتبلغ 3.9 مليار في عام 2005 ثم بلغت 10 مليار دولار في عام 2010 غير أنها قد انخفضت مرة أخرى بمقدار 0.2 مليار دولار في عام 2015 عنها في عام 2010 لتصل إلى

9.8 مليار. إلى أن اختتمت فترة الدراسة في عام 2019 حيث بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي في ماليزيا 9.1 مليار دولار.

- استطاعت ماليزيا جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم الإعفاءات الضريبية، حيث أكد مهاتير محمد بأن الإعفاءات الضريبية هي العامل الذي شجع المستثمرين على الإقبال وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ماليزيا، ولقد اعتمدت ماليزيا في سبيلها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دعوة رجال الأعمال الأجانب إلى أراضيها، كذلك الاعتماد على توفير البنية الأساسية أكثر من اعتمادها على الإعفاءات الضريبية (التلبناني، 2019)، كما قامت ماليزيا بسن مجموعة من القوانين التي تعمل على حماية الملكية الفكرية مثل قانون التصميمات الصناعية في عام 1996 علاوة على مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالجمارك ورسوم التصدير التي استهدفت استقطاب المستثمرين الأجانب (السعيد وآخرون، 2020).

(4-2) معدل المشاركة في القوى العاملة

أكد عديد من الاقتصاديين على أهمية العنصر البشري ودره الفعال وتأثيره الإيجابي في تطوير عملية الإنتاج وأساليبها (يوسف، 2015) فالموارد البشرية تمثل الطاقة المبدعة، والخلقة التي تقوم على تحويل الموارد الطبيعية (حسين، 2016) وتعتبر ماليزيا أحدي الدول التي استطاعت تحقيق نمو اقتصاديا من خلال تركيزها على توافر الموارد البشرية أكثر من اعتمادها على الموارد الطبيعية (التلبناني، 2019)، ويوضح الشكل التالي إجمالي القوى العاملة في ماليزيا خلال الفترة من 1990 وحتى 2020.



شكل 5: إجمالي القوى العاملة في ماليزيا خلال الفترة من 1990 وحتى 2020

المصدر: من اعداد الباحث من واقع بيانات البنك الدولي (WDI, 2021).

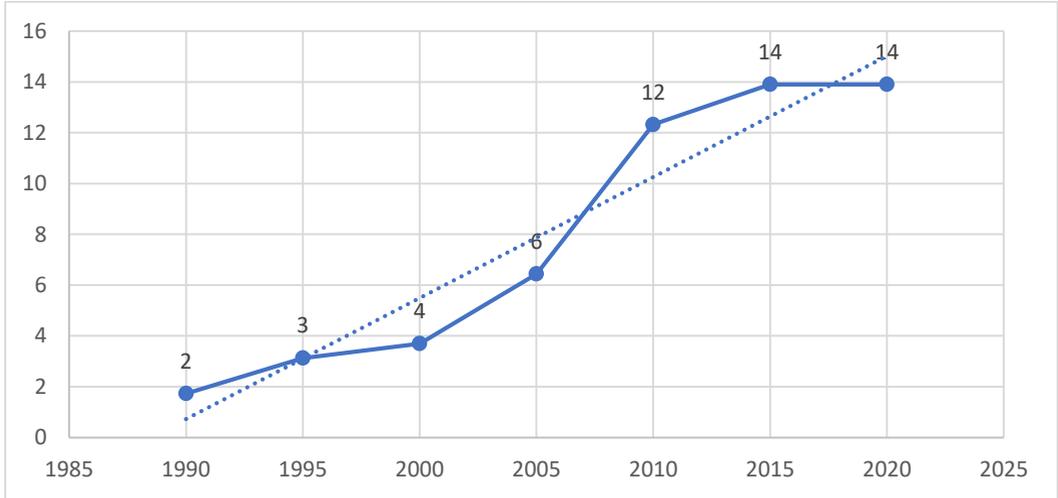
وبقراءة البيانات الرقمية المدرجة بجداول البنك الدولي والموضحة في الشكل رقم (5) يتبين ما يلي:

- أن إجمالي القوى العاملة في ماليزيا عام 1990 بلغت سبعة ملايين نسمة، ثم ارتفعت لتصل إلى 8 مليون نسمة في عام 1995 ثم ارتفعت لتصل إلى 9.5 مليون نسمة في عام 2000 بزيادة مقدارها 1.3 مليون نسمة عنها في عام 1995 وفي عام 2005 ارتفعت أيضا لتصل إلى 10.9 نسمة. وواصلت الارتفاع إلى أن بلغت 12 مليون و 14.6 مليون خلال عامي 2010، 2015 ثم اختتمت فترة الدراسة في عام 2020 لتصل إلى 15.9 مليون نسمة.

- وهذا الارتفاع في حجم القوي العاملة إنما هو نتاج للزيادة السكانية التي تعود إلى التحسينات الصحية، والترفيهية بالإضافة إلى تحسين الأجور وذلك بفضل السياسات التي تتبعها الحكومة الماليزية والرامية إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما أدى إلى ارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات (محمد و مصطفي، 2017) حيث ارتفع عدد السكان في ماليزيا من 18 مليون نسمة في عام 1990 إلى 32 مليون نسمة عام 2020.

(5-2) الاستثمار في الموارد البشرية

يعد الاستثمار في الموارد البشرية الأداة التي تستخدمها الدول في سبيل توفير الأعداد الكافية من الموارد البشرية المؤهلة التي يمكنها العمل في مختلف المجالات، حيث أثبتت الدراسات الحديثة أهمية الاستثمار في الموارد البشرية في تحقيق نمو المجتمع وزيادة ثروته (يوسف، 2015) ولقد قامت الحكومة الماليزية بمنح مزيدا من الاهتمام بالتعليم، حيث دعمت الحكومة الماليزية للنفقات الإيجابية المرتبطة بالتعليم والتدريب (غراب، 2019)، ويوضح الشكل التالي تطور الإنفاق على التعليم بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي خلال الفترة من 1990 وحتى 2020.



شكل 6: تطور الإنفاق على التعليم بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي خلال الفترة من 1990 وحتى 2020

المصدر: من اعداد الباحث من واقع بيانات البنك الدولي (WDI, 2021).

يلاحظ من خلال الشكل رقم (6) ما يأتي:

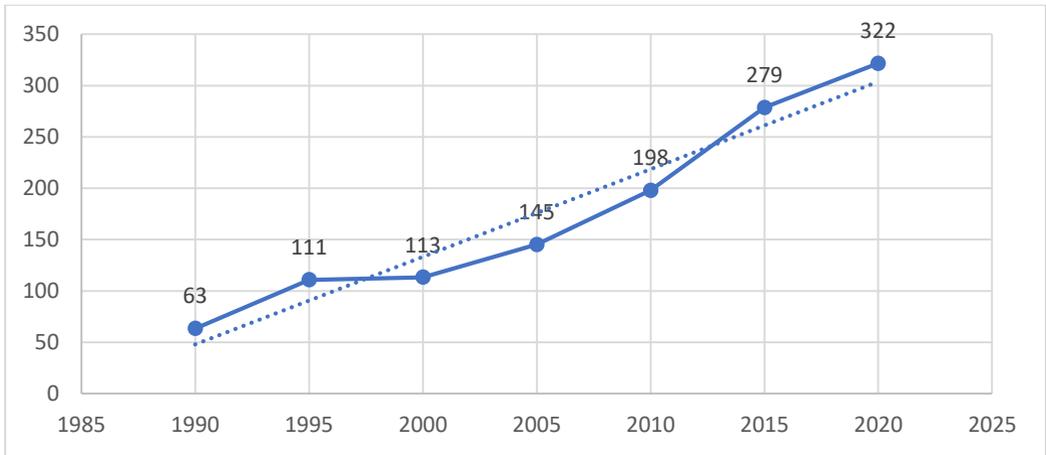
- أن قيمة الانفاق علي التعليم بلغت مليارين دولار عام 1990 ثم ارتفعت لتصل إلي 3.13 مليار دولار في عام 1995 حيث يتبين أن قيمة الانفاق العام على التعليم نسبة إلي الإنفاق الحكومي سجلت 19.5% عام 1995 ثم ارتفعت لتسجل 22.7% في عام 1996 حيث بلغت قيمة الانفاق علي التعليم آنذاك 4 مليار دولار تقريبا، حيث وضعت لجنة التطوير الشامل بماليزيا خطة شاملة كان من بين أهدافها إدخال الحاسب الآلي، والربط بشبكة الإنترنت في كل فصل دراسي(عاشور و قويدر، 2008) وعلي الرغم من انخفاض هذه النسبة إلي 20% في عام 1997 إلا أن نسبة الانفاق علي التعليم قد ارتفعت فيما بعد عام 1998 لتصل إلي 24% في عام 2001 حيث بلغت قيمة الانفاق علي التعليم خلالها أربعة مليارات وأربعمائة وثلاث عشرة مليون دولار تقريبا، حيث قامت

الحكومة باعتماد نفقات إضافية وجهت للتوسع في التعليم، والتدريب، والتكنولوجيا (شكري، 2021)، ثم بلغت نسبة الانفاق على التعليم 25.9 في عام 2002 تلي ذلك ارتفاعات وانخفاضات إلى أن بلغت هذه النسبة 21.3% في عام 2017.

- أن قيمة الانفاق على التعليم قد انخفضت في عام 2020 لتبلغ 16.7% ويمكن ارجاع ذلك إلى تأثير الانفاق المالىزي بصفة عامة والانفاق على التعليم بصفة خاصة بسبب انتشار فيروس كورونا، والذي تسبب في غلق المدارس.

(6-2) الانفاق العام

يفترض قانون فانجر أن هناك علاقة طردية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الانفاق العام، ومن ثم فنمو الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة الانفاق العام (شكر، 2021) وبالنظر إلى ماليزيا يلاحظ أن هناك اهتماما كبيرا بالإنفاق العام ونموه، ففي المرحلة الاولى من مراحل نمو التنمية الصناعية في الستينيات من القرن الماضي يتبين أن ماليزيا قد اعتمدت على القطاع العام في تحقيق معدلات عالية للنمو (غراب، 2019)، ويوضح الشكل التالي تطور إجمالي الإنفاق العام بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي خلال الفترة من 1990 وحتى 2020.



شكل 7: تطور إجمالي الإنفاق العام بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي خلال الفترة من 1990 وحتى 2020

المصدر: من اعداد الباحث من واقع بيانات البنك الدولي (WDI, 2021).

يتضح من خلال الشكل رقم (7) ما يلي:

- أن إجمالي الإنفاق العام في ماليزيا بلغ 63 مليار في عام 1990، ثم تخلل الفترة من عام 1990 إلى عام 1996 ازدهار في حجم الانفاق العام الي أن بلغ 126 مليار تقريبا في عام 1997، وفي عام 2005 بلغ حجم الانفاق العام 145 مليار، ثم 198 مليار تقريبا في عام 2010، ثم ارتفع خلال الفترة منذ عام 2010 بشكل تدريجي إلى أن وصل إلى 279 مليار تقريبا في عام 2015، ثم ارتفع الانفاق العام بعد ذلك ليبلغ 338 مليار في عام 2019.
- ويرجع ارتفاع إجمالي الإنفاق العام إلى تبني الحكومة الماليزية لمجموعة من الخطط، والبرامج التي هدفت إلى القضاء على الفقر، والبطالة حيث قامت بتقديم إعانات شهرية تتراوح بين 130 إلى 260 دولار أمريكي لغير

القادرين نتيجة لإعاقة، أو شيخوخة، وكذلك قيام الحكومة بتوسيع قاعدة الخدمات الرئيسية في المناطق السكنية الفقيرة بالإضافة إلى دعم الحكومة للأدوية التي يستهلكها الفقراء... إلخ (محمد و مصطفى، 2017) - انخفاض حجم الإنفاق العام بمقدار 17 مليار عام 2020 عنه في عام 2019 ليبلغ 321 مليار، ويمكن ارجاع السبب وراء ذلك إلى تأثير الاقتصاد الماليزي بصفة عامة والإنفاق العام بصفة خاصة بفيروس كورونا.

(3) الإطار القياسي للدراسة

تبين من خلال الدراسات السابقة مثل دراسة Florin & Liliana (2015) ودراسة Panagiotis, et al. (2020) ودراسة (2020) Afdal & Syamsul ودراسة (2013) Fauzi, et al.، وكذلك بعدما تم التطرق إلى التحليل الاتجاهي لمتغيرات الدراسة أن هناك مجموعة من العوامل تستطيع التأثير في النمو الاقتصادي لماليزيا يمكن حصرها في الانفتاح الاقتصادي، والاستثمار المحلي، والاستثمار الأجنبي المباشر، وحجم القوي العاملة، والاستثمار في الموارد البشرية، والإنفاق العام.

وبالتالي قام الباحث بوضع تصور للعلاقة التي يمكن أن تربط بين هذه العوامل والنمو الاقتصادي في صورة معادلة رياضية كما يلي:

$$GDPGR = \alpha + \beta_1 TOTR + \beta_2 CAPGR + \beta_3 INVINF + \beta_4 POPPER + \beta_5 EDEXP + \beta_6 GOEXP + \varepsilon$$

ويمكن توضيح العناصر التي تشتمل عليها المعادلة الرياضية السابقة كالتالي:

جدول 1: مكونات معادلة النموذج

النوع	اسم المتغير	الرمز	المؤشر المستخدم للتعبير عنه
المتغيرات المستقلة	النمو الاقتصادي	GDPGR	نمو إجمالي الناتج المحلي % سنويا.
	الانفتاح الاقتصادي	TOTR	إجمالي التجارة الي الناتج المحلي.
	الاستثمار المحلي	CAPGR	إجمالي تكوين رأس المال الثابت % من إجمالي الناتج المحلي.
	الاستثمار الأجنبي المباشر	INVINF	صافي التدفقات الوافدة % من إجمالي الناتج المحلي.
	حجم القوي العاملة	POPPER	معدل المشاركة في القوي العاملة % من إجمالي عدد السكان ≤15 عام.
	الاستثمار في الموارد البشرية	EDEXP	الإنفاق العام على التعليم % من الإنفاق الحكومي.
اخرى	الانفاق الحكومي	GOEXP	إجمالي الإنفاق الوطني بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي عام 2010.
	الفا	α	يعبر عن الجزء الثابت.
	المتغير العشوائي	ε	يشتمل على العوامل الأخرى التي لم يشتمل عليها هذا النموذج وتؤثر على النمو الاقتصادي.
	بيتا	$\beta_1:\beta_6$	تعبير عن معاملات النموذج.

المصدر: من اعداد الباحث

وسيتم أولاً إجراء التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة ثم إجراء التحليل القياسي لها من خلال اختبار استقراره السلاسل الزمنية الخاصة بالدراسة ثم بعد ذلك اختبار التكامل المشترك لهذه المتغيرات باستخدام نموذج ARDL Bounds Test كما يلي:

(1-3) التحليل الوصفي لمتغيرات النموذج

يعد التحليل الوصفي أحد الأساليب المهمة المستخدمة في عرض البيانات الاقتصادية، حيث يشتمل على طرق الوصف الحسابي للمتغيرات بإيجاد بعض مقاييس التشتت والنزعة المركزية، ومن ثم إعطاء مؤشرات أولية عن طبيعة المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن (موسي، 2017) ويمكن استعراض أهم نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج المطبق كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول 2: نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج

البیان	TOTR	POPPER	INVINF	GOEXP	GDPGR	EDEXP	CAPGR
الوسط الحسابي	3.61	62.26	4.02	88.85	5.42	19.83	27.62
الوسيط	3.63	61.83	3.51	90.73	5.79	19.81	25.12
الانحراف المعياري	0.48	1.40	1.88	8.94	4.08	2.50	7.41
التفرطح	-0.12	0.59	0.53	0.11	-1.66	0.23	1.12
الالتواء	2.08	2.08	3.71	1.65	5.78	3.45	2.73

المصدر: أعداد الباحث باستخدام برنامج EViews 12

يوضح الجدول رقم (2) التحليل الإحصائي لمتغيرات النموذج، حيث يشتمل على مقاييس النزعة المركزية من وسط حسابي ووسيط، فيلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي للإنفاق على التعليم بلغ 19% في حين أنه بلغ 4% في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر، أما قيمة الوسيط فقد بلغت 25% للاستثمار المحلي في حين أنها بلغت 3.6% في حالة الإنفاق الاقتصادي، كما يلاحظ أيضاً بأن قيمة الانحراف المعياري للانفتاح الاقتصادي كانت أقل القيم مقارنة بقيم الانحراف المعياري الأخرى لباقي المتغيرات.

(2-3) اختبار استقراره السلاسل الزمنية

قام الباحث باختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال إجراء اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller (1979) Dicky & Fuller لتحديد إذا كانت متغيرات النموذج لها جذر وحدة، ومن ثم التعرف على درجة تكامل المتغيرات الاقتصادية، ثم الحكم على استقراره السلاسل الزمنية موضوع الدراسة أو عدم استقرارها، حيث يشير الواقع إلى أن بيانات السلاسل الزمنية لمعظم المتغيرات الاقتصادية يوجد بها عامل اتجاه وهو ما يجعل بيانات السلاسل الزمنية لتلك المتغيرات غير مستقرة، ومن ثم فغالبا ما يصبح الانحدار المقدر من متغيرات السلاسل الزمنية غير دقيق (عطية، 2005).

(1-2-3) اختبار فترة الإبطاء الملائمة

وحتى يمكن إجراء هذا الاختبار فيجب تحديد فترة الإبطاء الملائمة لمتغيرات النموذج. ويمكن استعراض النتائج التي تم الحصول عليها في هذا الشأن من خلال الجدول التالي:

جدول 3: نتيجة اختبار فترة الإبطاء الملائمة لمتغيرات النموذج

Variable	Lag	Logl	LR	FPE	AIC	SC	HQ	LAG
GDPGR	0	-81.51	NA*	17.33*	5.69*	5.73*	5.70*	
	1	-81.32	0.35	18.33	5.74	5.84	5.77	0
	2	-81.27	0.09	19.58	5.81	5.95	5.85	
TOTR	0	-17.12	NA	0.20	1.25	1.29	1.25	
	1	4.27	39.87*	0.05*	-0.15*	-0.06*	-0.12*	1
	2	4.27	0.00	0.05	-0.08	0.05	-0.04	
CAPGR	0	-98.72	NA	56.82	6.87	6.92	6.89	
	1	-76.16	42.02*	12.84*	5.39*	5.48*	5.41*	1
	2	-75.32	1.49	12.99	5.40	5.54	5.44	
INVINF	0	-57.11	NA	3.22	4.00	4.05	4.02	
	1	-50.8	11.74*	2.23*	3.64*	3.73*	3.67*	1
	2	-50.78	0.03	2.39	3.70	3.85	3.75	
POPPER	0	-51.40	NA	2.17	3.61	3.66	3.62	
	1	-17.97	62.26	0.23	1.37	1.47	1.40	2
	2	-12.39	10.00*	0.16*	1.06*	1.20*	1.10*	
GOEXP	0	-103.08	NA	76.75	7.17	7.22	7.19	
	1	-83.97	35.58*	22.01*	5.92*	6.02*	5.95*	1
	2	-83.81	0.27	23.34	5.98	6.12	6.03	
EDEXP	0	-67.73	NA	6.70	4.74	4.78	4.75	
	1	-61.81	11.01*	4.77*	4.40*	4.49*	4.43*	1
	2	-61.65	0.28	5.06	4.45	4.60	4.50	

المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج EViews 12.

يتبين من خلال الجدول رقم (3) وفقا لمعايير المفاضلة المختلفة FPE, AIC, HQ, SC أن فترة الإبطاء الملائمة للنمو الاقتصادي - المتغير التابع - هي $Lag = 0$ في حين أن فترة الإبطاء الملائمة لحجم القوي العاملة فترتان إبطاء، حيث $Lag=2$. أما باقي المتغيرات المستقلة الأخرى والمتمثلة في الانفتاح الاقتصادي، والاستثمار المحلي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار في الموارد البشرية، والانفاق العام فلها فترة إبطاء واحدة، حيث $Lag= 1$.

2-2-3) اختبار ديكي فولر ADF

ثم بعد ذلك يتم إجراء اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر ADF في ضوء مقارنة القيمة المطلقة المحسوبة لنتيجة هذا الاختبار مع القيم الجدولية عند جميع مستويات المعنوية 1%، 5%، 10% (الجزار ويسيويني والبرماوي، 2021)، وعليه يتم قبول فرض العدم H0 والذي يعني احتواء السلسلة على جذر وحدة في حالة إذا ما كانت القيمة المطلقة المحسوبة لنتيجة الاختبار أقل من القيم الجدولية عند مستويات المعنوية المختلفة، أو قبول الفرض البديل H1 القائل بعدم احتواء السلسلة على جذر وحدة في حالة إذا ما كانت القيمة المطلقة المحسوبة لنتيجة الاختبار أكبر من القيم الجدولية عند 1%، 5%، 10%. وتم تلخيص النتائج المستخلصة من البرنامج الاحصائي الخاصة بهذا الاختبار كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 4: نتائج اختبار جذر الوحدة

رتبة التكامل	النتيجة	الفرق الأول			النتيجة	المستوى			السلسلة الزمنية
		بدون	ثابت واتجاه	ثابت		ثابت	ثابت واتجاه	بدون	
I(0)					مستقر	-2.29	-4.66	-3.91	T
						0.02	0.00	0.00	prob.
I(1)	مستقر	-5.50	-6.73	-5.40	غير	-0.03	-1.42	-1.72	T
		0.00	0.00	0.00	مستقر	0.68	0.83	0.40	prob.
I(1)	مستقر	-4.49	-4.42	-4.50	غير	-0.92	-1.76	-1.23	T
		0.00	0.00	0.00	مستقر	0.30	0.69	0.64	prob.
I(0)					مستقر	-1.31	-3.62	-2.67	T
						0.17	0.04	0.08	prob.
I(1)	مستقر	-2.87	-2.76	-2.84	غير	0.27	-2.02	-2.19	T
		0.00	0.22	0.06	مستقر	0.75	0.56	0.21	prob.
I(1)	مستقر	-5.35	-5.54	-5.28	غير	-0.32	1.36	1.60	T
		0.00	0.00	0.00	مستقر	0.56	0.84	0.46	prob.
I(1)	مستقر	-7.23	7.14	-7.10	غير	-0.47	-2.59	2.57	T
		0.00	0.00	0.00	مستقر	0.50	0.28	0.10	prob.

المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج 12 EViews.

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (4) استقرار كل من المتغير التابع، والاستثمار الأجنبي المباشر عند المستوى رتبة تكامل I(0) وهو يعني رفض فرض العدم H0 القائلة باحتواء السلسلة على جذر وحدة، وقبول الفرض البديل H1 بعدم احتواء السلسلة على جذر وحدة عند مستوي معنوية 5%. كما يتضح عدم استقرار باقي

المتغيرات المستقلة عند المستوى بما يعني احتواء هذه المتغيرات على جذر وحدة، غير أنها تكون مستقرة عند الفرق الأول برتبة تكامل (1) وعند مستوى معنوية 5% بما يعني عدم احتوائها على جذر وحدة عند هذا الفرق.

(3-3) اختبار التكامل المشترك Bounds Test

يتضح مما سبق أن متغيرات الدراسة متكاملة عند مستواها الأصلي (0) أو متكاملة عند الرتبة الأولى (1) لذلك قام الباحث بتطبيق نموذج ARDL للتكامل المشترك، حيث أنه يفترض إما أن تكون المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر، أو متكاملة من الدرجة الأولى، وهو ما يتفق مع متغيرات الدراسة، ويتميز اختبار الحدود للتكامل المشترك في ضوء نموذج ARDL مقارنة باختبارات التكامل المشترك الأخرى مثل اختبار جوهانسون Johansen & Juselius (1990) واختبار انجل Engle & Granger (1987) بأنه أكثر ثباتاً في حالة العينات الصغيرة كما أنه لا يتطلب تكامل السلاسل الزمنية بنفس الدرجة.

(1-3-3) نتيجة اختبار ARDL

وبناء على ذلك قام الباحث باتخاذ الخطوات اللازمة في سبيل الحصول على أفضل نموذج يعبر عن العناصر المحددة للنمو الاقتصادي في ماليزيا وتتمثل في تحديد فترة الإبطاء الملائمة للنموذج وتمثلت في فترة إبطاء واحدة، ثم قام الباحث باستخدام طريقة ARDL وإجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار Bound Test عدة مرات متتالية على إثرها تم استبعاد كل من المتغير الخاص بالإنفاق العام، والاستثمار في الموارد البشرية لعدم معنويتهم الإحصائية، وذلك على الرغم من تأثيرهم الإيجابي على النمو الاقتصادي. وبعد إجراء الاختبار مرة أخرى، تم الحصول على النتائج التالية:

جدول 5: نتائج اختبار ARDL

R-squared	Adjusted R-squared	F-statistic	Prob(F-statistic)	Durbin Watson stat
0.8255	0.7800	18.1393	0.0000	1.8206

المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج EViews 12.

يتضح بقراءة النتائج الإحصائية في الجدول رقم (5) أن معامل التحديد بلغ 0.82 في حين بلغ معامل التحديد المعدل 0.78 وهو يعني بأن 82% من الارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا يرجع إلى كل من الانفتاح الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر، وحجم القوى العاملة، والاستثمار المحلي. كما أشارت النتائج المستخلصة إلى أن إحصائية درين واتسون بلغت 1.82 وهي تقترب من اثنان بما يعني بأن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين أخطاء التقدير، والنموذج ككل معنوي عند مستوى معنوية 5%.

(2-3-3) اختبار Bound Test للتكامل المشترك

للتأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة: النمو الاقتصادي، والانفتاح الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المحلي، وحجم القوى العاملة يتم استخدام اختبار الحدود Bound Test حيث قدم Pesaran et al. (2004) نوعين من القيم الحرجة لاختبار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وهي حد أعلى للقيم

الدرجة (1) $I(1)$ وحد أدنى للقيم الدرجة (0) $I(0)$ ، فعندما تكون قيمة F المحسوبة أكبر من الحدود العليا للقيم الدرجة (1) $I(1)$ يتم قبول الفرض البديل ($H1$) القائل بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أو وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ورفض فرض العدم ($H0$) القائل بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

أما في حالة أن قيمة F المحسوبة أقل من الحدود الدنيا للقيم الدرجة (0) $I(0)$ فيتم رفض الفرض البديل ($H1$) القائل بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وقبول فرض العدم ($H0$) والذي يعني عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ويمكن توضيح نتائج اختبار Bound Test المتحصل عليها من البرنامج الإحصائي كما يلي:

جدول 6: نتائج اختبار ARDL Bounds Test

ARDL Bounds Test				
	Value	Significance	$I(0)$ Bound	$I(1)$ Bound
F-statistic	25.2798	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.50%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج EViews 12.

يتبين من خلال الجدول رقم (6) أن قيمة إحصاء F بلغت 25.28 وهي أكبر من الحد الأدنى للقيم الدرجة (0) $I(0)$ والحد الأعلى للقيم الدرجة (1) $I(1)$ عند مستويات المعنوية المختلفة (10%، 5%، 2.5%، 1%)، مما يدفع إلى رفض فرض العدم ($H0$) القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وقبول الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك أي علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وكل من الانفتاح الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر، وحجم القوى العاملة، والاستثمار المحلي.

(4-3) تقديرات معاملات النموذج في الأجلين الطويل والقصير

(1-4-3) تقديرات معاملات النموذج في الأجل الطويل

يمكن توضيح معاملات النموذج التي تم تقديرها في الأجل الطويل لنموذج ARDL كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول 7: تقدير معاملات الأجل الطويل لنموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TOTR	4.40	1.241	3.553	0.0017
CAPGR	0.20	0.056	3.584	0.0016

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INVINF	0.94	0.241	3.916	0.0007
POPPER	0.83	0.343	2.418	0.0239
C	-71.556	26.049	-2.746	0.0115

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EViews12.

يتضح من الجدول رقم (7) وجود أثر إيجابي معنوي -عند مستوي معنوية 5%- للانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فزيادة درجة الانفتاح الاقتصادي بمقدار 1% يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بمقدار 4.4%. ويرجع ذلك إلى أن الخطط الاستراتيجية للتنمية في ماليزيا تركز على استدامة تنمية الصادرات عن طريق زيادة حجم الإنتاج، وزيادة القدرة التنافسية العالمية، ومن ثم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. ويوجد أثر إيجابي معنوي -عند مستوي معنوية 5%- للاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فزيادة الاستثمار المحلي بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار 0.20%. ويرجع ذلك إلى أن اتباع ماليزيا للعديد من السياسات المالية، والنقدية التي تعمل على تشجيع وتعبئة المدخرات المحلية؛ يؤدي إلى تراكم رأس المال المادي، والذي يعمل بدوره على زيادة القدرة الإنتاجية، وحجم الاستثمارات المحلية، ومن ثم ارتفاع مستوي الإنتاج، وزيادة معدل النمو الاقتصادي. وكذلك وجود أثر إيجابي معنوي -عند مستوي معنوية 5%- في الأجل الطويل للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، حيث يؤدي زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 1% إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار 0.94%. ويرجع ذلك إلى رفض الحكومة الماليزية تخفيض حجم النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية (شكري، 2021) واتباعها لمجموعة من السياسات الاقتصادية التي تحقق حالة من الاستقرار الاقتصادي، وهو ما يعمل على زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم زيادة حجم الإنتاج مما يعمل على استدامة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. وهناك أيضا أثر إيجابي معنوي -عند مستوي معنوية 5%- لارتفاع حجم القوى العاملة على النمو الاقتصادي، فزيادة حجم القوى العاملة بمقدار 1% تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بمقدار 0.83% في الأجل الطويل. ويمكن ارجاع ذلك إلى أن حجم القوى العاملة ما كان ليؤتي ثماره في ماليزيا بدون الاهتمام بتحسين المؤشرات الاجتماعية خاصة في مجال التعليم، والذي يؤدي ثماره في الأجل الطويل مما يؤثر في ارتفاع حجم الإنتاج وارتفاع معدل النمو الاقتصادي في ماليزيا في الأجل الطويل. وقد جاءت العلاقات السابقة بين النمو الاقتصادي، وكم من الانفتاح الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر، وحجم القوى العاملة، والاستثمار المحلي في الأجل الطويل متوافقة مع النظرية الاقتصادية، وبعض الدراسات السابقة.

وعليه يمكن كتابة معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل علي الصورة التالية.

$$GDPGR = -71.5564 + 4.4099 * TOTR + 0.2028 * CAPGR + 0.9466 * INVINF + 0.8312 * POPPER .$$

(2-4-3) تقديرات معاملات النموذج في الأجل القصير

يمكن توضيح معاملات النموذج التي تم تقديرها في الأجل القصير لنموذج ARDL كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول 8: تقدير معاملات الأجل القصير لنموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TOTR	5.52	1.43	3.84	0.0008
CAPGR	0.86	0.12	6.78	0.0000
INVINF	1.18	0.25	4.64	0.0001
POPPER	1.04	0.41	2.51	0.0195
CointEq	-1.25	0.09	-13.58	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EViews12.

يوضح الجدول رقم (8) وجود أثر إيجابي معنوي -عند مستوي معنوية 5%- للانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير. فزيادة درجة الانفتاح الاقتصادي بمقدار 1% يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بمقدار 5.52%. ويرجع ذلك إلى اتباع ماليزيا لمجموعة من السياسات الرامية إلى الانفتاح على العالم الخارجي من خلال تحسين القدرة التنافسية، وتسريع العملية الصناعية، والتصدير المكثف للخارج مما أدى لتحول ماليزيا إلى مركزا أساسيا لإنتاج السلع عالية التقنية، وتسبب ذلك في ارتفاع حجم الصادرات عن حجم الواردات، مما ترتب عليه ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. كما يوجد أثر إيجابي معنوي -عند مستوي معنوية 5%- للاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي. فزيادة الاستثمار المحلي بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار 0.86%. ويرجع ذلك إلى تشجيع الحكومة الماليزية على إقامة الصناعات عالية التقنية التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة، ومن خلالها استطاعت توسيع الدائرة الإنتاجية، وزيادة تنافسية المنتجات مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. وكذلك وجود أثر إيجابي معنوي -عند مستوي معنوية 5%- للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي. حيث تؤدي زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل 1% إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار 1.18%. ويرجع ذلك إلى أن تقديم الحكومة الماليزية للإعفاءات الضريبية، وتوفير البنية الأساسية علاوة على سن مجموعة من القوانين الجاذبة للاستثمار عملت على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى ماليزيا، والذي بدوره عمل على توسيع قاعدة الإنتاج، ومن ثم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. وهناك أيضا أثر إيجابي معنوي -عند مستوي معنوية 5%- لارتفاع حجم القوى العاملة على النمو الاقتصادي. فزيادة حجم القوى العاملة بمقدار 1% تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بمقدار 1.04% في الأجل القصير. ويرجع ذلك إلى أن ارتفاع حجم القوى العاملة الماليزية المؤهلة والمدربة تدريبيا جيدا عملت علي زيادة حجم وجودة الإنتاج، ومن ثم ارتفاع النمو الاقتصادي. والعلاقات السابقة بين النمو الاقتصادي وكل من الانفتاح الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر، وحجم

القوى العاملة، والاستثمار المحلي في الأجل القصير جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، وبعض الدراسات السابقة وكذلك مع نتائج الأجل الطويل.

وبين الجدول السابق أن قيمة معامل تصحيح الخطأ (CointEq(-1)) الذي يشير إلي الانحراف عن التوازن في الأجل الطويل بلغت 1.25-، وهو معنوي -عند مستوى معنوية 5%-، مما يدل علي وجود علاقة مستقرة بين متغيرات النموذج، وسرعة في تصحيح وضعه باتجاه قيمته التوازنية في الأجل الطويل، بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير في الانفتاح الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر، وحجم القوى العاملة، والاستثمار المحلي، حيث يتم تصحيح أي إختلال في أقل من عام.

(3-5) اختبار ملائمة النموذج للمعايير القياسية

ويتم ذلك من خلال إجراء الاختبارات التشخيصية للنموذج التي تتمثل في اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء، والتوزيع الطبيعي للأخطاء، واختلاف التباين، والتي يمكن توضيحها كالتالي:

جدول 9: الاختبارات التشخيصية لنموذج الفروق

نوع الاختبار	فرضية العدم	إحصائية الاختبار	الاحتمالية	النتيجة
الارتباط الذاتي للأخطاء Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	لا يوجد ارتباط تسلسلي للأخطاء	0.51	0.60	نقبل بفرض العدم
اختلاف التباين Heteroskedasticity test Breusch-Pagan Godfrey	لا يوجد اختلاف في تباين حد الخطأ	1.09	0.39	نقبل بفرض العدم
التوزيع الطبيعي للأخطاء Jarque-Bera	تتوزع الأخطاء طبيعياً	2.54	0.28	نقبل بفرض العدم

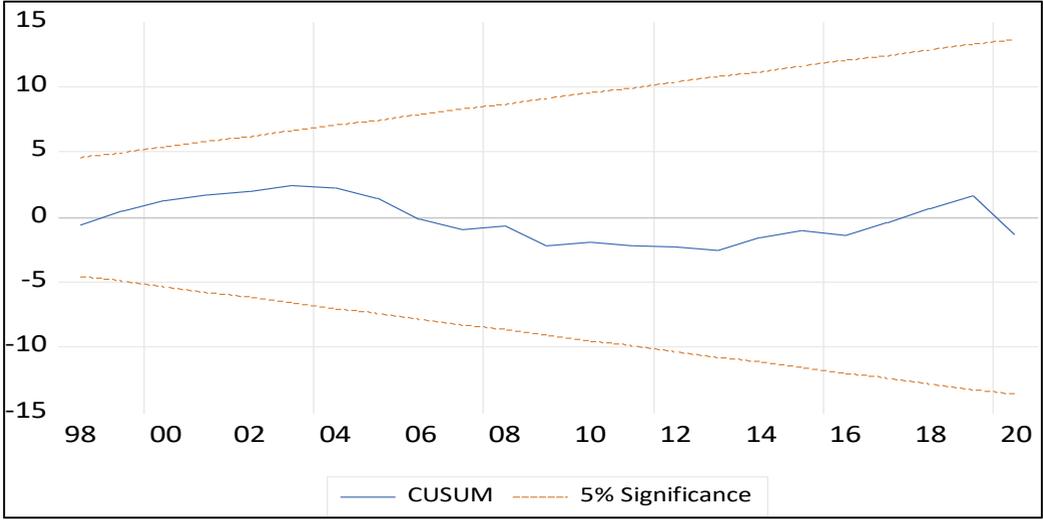
المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج EViews 12.

يتبين من خلال الجدول رقم (9) أن قيمة F في اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test بلغت 0.51 وهي ذات معنوية عالية أكبر من 0.10 حيث بلغت احتماليتها 0.60 ومن ثم تم قبول فرض العدم والذي يعني بأن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء عند مستوى دلالة 10%، ورفض الفرض البديل القائل بأن النموذج يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء.

وكذلك فنتيجة اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء Jarque-Bera تشير الى أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً عند مستوى دلالة 10% حيث بلغت قيمة F في هذا الاختبار 2.54 وهي ذات معنوية عالية أكبر من 0.10 حيث بلغت احتماليتها 0.28 وبناء على ذلك تم قبول فرض العدم القائل بأن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً ورفض الفرض البديل القائل بأن الأخطاء غير موزعة توزيعاً طبيعياً.

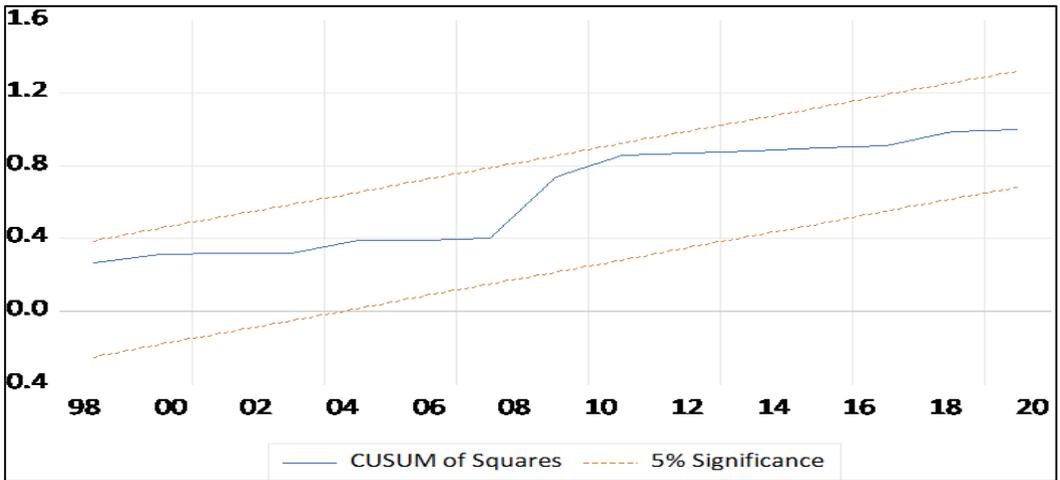
وأخيراً فنتيجة اختبار اختلاف التباين Breusch-Pagan Heteroskedasticity test تشير الى أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين للأخطاء عند مستوى دلالة 10% حيث بلغت قيمة F في هذا الاختبار 1.09

وهي ذات معنوية عالية أكبر من 0.10 حيث بلغت احتمالية هذا الاختبار 0.39 ومن ثم تم قبول فرض العدم القائل بعدم وجود اختلاف التباين للأخطاء، ورفض الفرض البديل القائل بوجود اختلاف التباين للأخطاء. وللحكم على الاستقرار الهيكلي للنموذج يتم إجراء اختبار Cumulative Sum واختبار CUSUM of Squares من أجل الحكم على الاستقرار الهيكلي للنموذج، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكلين الآتيين:



شكل 8: نتائج اختبار CUSUM للنموذج

المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج EViews 12.



شكل 9: نتائج اختبار CUSUM of Squares للنموذج

المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج EViews 12.

يتضح من الشكل رقم (8) والشكل رقم (9) تمتع معلمات النموذج بالاستقرار الهيكلي نظرا لوقوع الشكل داخل الحدود الحرجة، حيث تقع جميع المعلمات في النموذج بين الخطين المعياريين عند مستوى دلالة 5% ومن ثم فإن النموذج يتمتع بالاستقرار الهيكلي.

(4) نتائج الدراسة

- تناولت الدراسة تحليل وقياس محددات النمو الاقتصادي في التجربة التنموية الماليزية التي اسفرت نتائجها عن:
- اسفرت نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر ADF عن استقرار بعض متغيرات الدراسة عند المستوي كما هو الحال بالنسبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر، وعند الفرق الأول بالنسبة لباقي المتغيرات الأخرى التي يشتمل عليها النموذج والتي تتمثل في الانفتاح الاقتصادي، والاستثمار المحلي، وحجم القوى العاملة.
 - وجود تأثير إيجابي لكل من الاستثمار في الموارد البشرية، والانفاق العام على النمو الاقتصادي غير أنهما ظهرا غير معنويين إحصائيا ومن ثم تم استبعادهم من النموذج المقترح.
 - أوضحت النتائج المتحصل عليها باستخدام اختبار ARDL Bounds Test عن وجود علاقة تكامل مشترك متغيرات النموذج.
 - اسفرت نتائج الدراسة عن وجود أثر إيجابي معنوي لكل من الانفتاح الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المحلي، وحجم القوى العاملة في ماليزيا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث يوجد أثر إيجابي معنوي عند مستوى معنوية 5% للانفتاح الاقتصادي علي النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فزيادة درجة الانفتاح الاقتصادي بمقدار 1% يؤدي إلي ارتفاع النمو الاقتصادي بمقدار 4.4 %، كما يوجد أثر إيجابي معنوي عند مستوى معنوية 5% للاستثمار المحلي علي النمو الاقتصادي، فزيادة الاستثمار المحلي بمقدار 1% يؤدي إلي زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار 0.20 %، وكذلك وجود أثر إيجابي معنوي عند مستوى معنوية 5% للاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي، حيث يؤدي زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر 1% إلي زيادة النمو الاقتصادي بمقدار 0.94 %، وهناك أيضا أثر إيجابي معنوي لارتفاع حجم القوى العاملة علي النمو الاقتصادي، فزيادة حجم القوى العاملة بمقدار 1% تؤدي إلي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بمقدار 0.83% في الأجل الطويل.
 - وكذلك فقد اسفرت نتائج الدراسة عن وجود أثر إيجابي معنوي لكل من الانفتاح الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المحلي، وحجم القوى العاملة في ماليزيا على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، فزيادة درجة الانفتاح الاقتصادي بمقدار 1% يؤدي إلي ارتفاع النمو الاقتصادي بمقدار 5.52 %، كما يوجد أثر إيجابي معنوي عند مستوى معنوية 5% للاستثمار المحلي علي النمو الاقتصادي، فزيادة الاستثمار المحلي بمقدار 1% يؤدي إلي زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار 0.86 %، وكذلك وجود أثر إيجابي معنوي عند مستوى معنوية 5% للاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي، حيث تؤدي زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر 1% إلي زيادة النمو الاقتصادي بمقدار 1.18 %، وهناك أيضا أثر إيجابي معنوي لارتفاع حجم القوى

- العامل على النمو الاقتصادي، فزيادة حجم القوي العاملة بمقدار 1% تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بمقدار 1.04% في الأجل القصير.
- أثبتت نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج خلوه من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء بالإضافة إلى عدم وجود اختلاف في تباينات الأخطاء هذا علاوة على التوزيع الطبيعي للأخطاء.
 - أسفرت نتائج الدراسة الخاصة بالاستقرار الهيكلي للنموذج باستخدام اختبار Cumulative Sum واختبار CUSUM of Squares عن تمتع معلمات النموذج بالاستقرار الهيكلي.
 - وقد جاءت نتائج هذه الدراسة متفقة مع الدراسة التي قام بها Florin, et al. (1996) في أن العوامل الرئيسية التي يمكن أن تحدد النمو الاقتصادي تتمثل في الانفتاح التجاري، والاستثمار الأجنبي المباشر، والانفاق العام، بالإضافة إلى ذلك فإنها تتفق مع كل من الدراسة التي قام بها عمارة وآخرون (2018)، محمودي وبركان (2016) في أن عدد السكان، وحجم الاستثمار المحلي، والأجنبي المباشر تتمتع بتأثير مباشر على النمو الاقتصادي، في حين تختلف هذه الدراسة عن الدراسة التي قام بها Fauzi, et al. (2013) في وجود تأثير سلبي لكل من الانفتاح الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ماليزيا من ناحية أخرى حيث أثبتت الدراسة الحالية وجود أثر إيجابي لهذه المتغيرات على النمو الاقتصادي.
 - وبصفة عامة فقد جاءت نتائج هذه الدراسة متفقة مع النظرية الاقتصادية، وأن النموذج المقترح صالح للتعبير عن محددات النمو الاقتصادي في ماليزيا طبقا لما أكد عليه نتائج الاختبارات السابقة: الاقتصادية، والإحصائية، والتشخيصية.

(5) توصيات الدراسة

وبناء على النتائج السابقة توصي الدراسة بالتالي:

- ضرورة اهتمام الدول النامية - منها مصر - بالعمل على تحرير التجارة الخارجية عن طريق توسيع الدائرة الإنتاجية للصيقة بالجودة العالية، والتكلفة المنافسة، والعمل على إزالة الحواجز الجمركية، وإنشاء المناطق الحرة، والتكتلات الاقتصادية المشتركة في الإنتاج.
- ضرورة التوسع في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تقديم عديد من الحوافز والمميزات التي يأتي في مقدمتها تقديم الإعفاءات الضريبية، والاهتمام بتوفير البنية التحتية الملائمة.
- الاهتمام بتنمية الاستثمار المحلي كثيف العمل نظرا لما تتمتع به هذه الدول وفي مقدمتها مصر من ارتفاع عدد السكان بها هذا بالإضافة إلى العمل على التأهيل العلمي، والعمل للقوي العاملة من خلال تقديم وسائل تعليمية، وتدريبية ملائمة للمتطلبات السوقية الداخلية، والخارجية بما يمكن من إجراء مقابلة منصفة فيما بين العرض والطلب على العمل، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال زيادة الانفاق المادي على التعليم، والاهتمام بالجودة الضمنية لا الجودة الشكلية.

- زيادة حجم الاستثمارات المحلية عن طريق التوعية بأهمية العمل الحر، وإقامة المشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى دعم الحكومة لهذه المشروعات من خلال تقديم قروض بفائدة صفر لأول مرة ثم بعد ذلك بفائدة ميسرة للمرات التالية بشكل متصاعد.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- البنداري، خالد عبد الوهاب (2020). محددات النمو الاقتصادي الاحتوائي في الاقتصاد المصري. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، 34 (1)، 135-180.
- التباني، احمد محي الدين محمد (2019). التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، 7(4)، 8-79.
- الجزار، فاروق؛ بسيوني، عبد الرحيم والبرماوي، أدهم (2021). نموذج الانحدار متعدد الحدود كعلاج للمشاكل القياسية دراسة تطبيقية على العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم في الاقتصاد المصري. مجلة البحوث المالية والتجارية، 22 (4)، 1-32.
- السعيد، بوشول؛ سعاد، جرمون ومعمر، قاوي (2020). تجربة الإصلاح الاقتصادي في ماليزيا والدروس المستفادة. مجلة إقتصاد المال والأعمال، 3(4)، 101-120.
- حسين، آن إسماعيل (2016). دور الاستثمار الخاص في التعليم في تنمية رأس المال البشري في إقليم كردستان العراق. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 7(4)، 344-364.
- شكر، محمد أصيل (2021). العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي في مصر: مدي صلاحية قانون فاجنر أو فرضية كينز. مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، 58 (3)، 93-122.
- شكري، رند (2021). دور التخطيط الإستراتيجي في التجربة التنموية في ماليزيا. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح، فلسطين.
- عاشور، كتوش؛ وقويدر، فورين (2008). التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها. مركز الدراسات الإقليمية، 10(4)، 77-99.
- عبد الرازق، بوعيطة (2016). التجربة الماليزية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والدروس المستفادة منها. مجلة الباحث، 3 (1)، 40-56.
- عطية، عبد القادر محمد (2005). الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- عفان، منال محمد (2021). هل الاحتياطي الأجنبي المتراكم يحفز النمو الاقتصادي؟ دليل من المملكة العربية السعودية في الأجل الطويل. مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، 58 (1)، 463-492.

عمارة، اميرة محمد؛ إبراهيم، سعد إبراهيم؛ وعبد الصمد، اسراء محمد (2018). محددات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة الزمنية (1991-2018). *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، 35 (1)، 165 - 185.

غراب، محمود فاروق محمد (2019). إمكانية استفادة مصر من التجربة الماليزية في مواجهة البطالة. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، (4) 49، 203 - 241.

محمد، المصري؛ ومصطفى، أبو مدللته (2017). الهندسة الاقتصادية الماليزية في القضاء على الفقر والبطالة دروس مستفادة للاقتصاد الفلسطيني. *مجلة البشائر الاقتصادية*، 3 (3)، 110 - 133.

محمودي، مليك وبركان، يوسف (2016). محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014). *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية*، 7 (1)، 259 - 274.

ملواح، فضيلة ومكيد، على (2020). محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2018). *Revue d'économie et de statistique appliquée*، 17 (2)، 126 - 144.

موسي، داليا (2017). أثر قطاع الخدمات على القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي في فلسطين 2000-2016 رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية، غزة.

يوسف، حوشين (2015). العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2009). *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، 2 (2)، 129 - 146.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Amare, B. A. & Kamaljit, S. (2018). Economic Growth Determinates in Ethiopia: A literature Survey. *International Journal of Research* , 5(4), 326 - 336.

Dickey, D.& Fuller, W. (1979). Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root. *Journal of American Statistical Association*, 74, 427- 431.

Edward F. D. (1962). The Sources of Economic Growth in the United States and Alternatives Before Us. *CED Supplementary Paper*, New York, 13.

En.wikipedia. (2021). *Economy_of_Malaysia*. Retrieved from [http:// www.En.wikipedia.org/wiki/Economy_of_Malaysia](http://www.En.wikipedia.org/wiki/Economy_of_Malaysia).

Engle, R. F. & Granger, C. W. (1987). Co-integration and error correction: representation estimation and testing. *Econometrica*, 55 (2), 251-276.

Fauzi, H.; Norazrul, M. R. & Mohd, S. Z. (2013). Determinants of Economic Growth in Malaysia 1970-2010. *Asian Journal of Empirical Research*, 3(9), 1140 - 1151.

- Florin, T. B.& Liliana, C. (2015). The main determinants affecting economic growth. *Bulletin of the Transilvania University of Braşov*, 8(2), 329 - 338.
- Johansen, S. (1988). Statistical analysis of cointegrating vectors. *Journal of Economic Dynamics and Control*, 12, 231–254.
- Johansen, S. & Juselius, K. (1990). Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration with Applications to the Demand for Money. *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, 52, 169 - 210.
- Afdal. S.& Syamsul, A. (2020). Determinants of Economic Growth in Developing Countries of G20 Members- Advances in Economics. Proceedings of the 5th Padang *International Conference on Economics Education*, 152, Padang, Indonesia.
- Panagiotis, P.; Christos, S. & Constantinos, T. (2020). On the determinants of economic growth: Empirical evidence from the Eurozone countries. *International Area Studies Review*, 23(2), 210 – 229, Doi: 10.1177/2233865920912588.
- Pesaran, M. H.; Shin, Y.& Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics*,16(3), 289-326.
- Robert, j. B. (1996). Determinants of Economic Growth: Across, Country Empirical Study. *National Bureau of Economic Research*, Cambridge, NBER Working Paper Series.
- World Bank. (2021). *World Development Indicators (WDI)*.Malaysia Data (World Bank, Producer), Retrieved from <http://data.worldbank.org/country/Malaysia>.

Analytical and standard study of the determinants of economic growth in the Malaysian experience during the period (1990-2020)

Dr. Ahmed Elsayed Ali Abd Elhamied

Abstract

The Malaysian experience in achieving economic growth is one of the prominent global economic experiences, as Malaysia was able to get out of being one of the poorest countries in the world to become among the countries that achieved an economic miracle, such as China, South Korea, Singapore and Taiwan. Malaysia has become the first industrialized country in the Islamic world. Therefore, this study aims to identify a set of determinants of economic growth in Malaysia, and then the possibility of developing countries emulating, including its path to achieve economic growth and prosperity. Using the autoregressive ARDL model and then using the ARDL Bounds Tests as an input to the cointegration; To test the effect of the independent variables on the dependent variable. The study reached a set of results, including a positive and significant effect of economic openness, foreign direct investment, and domestic investment on economic growth.

Keywords

Economic growth – Malaysia – cointegration – economic openness - domestic investment.

التوثيق المقترح للدراسة وفقا لنظام APA

عبد الحميد، أحمد السيد علي (2022). دراسة تحليلية وقياسية لمحددات النمو الاقتصادي في التجربة الماليزية خلال الفترة (1990-2020). مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية 59(4)، 137-165.